

بيان السيد كينيث وولاك رئيس المعهد الوطني الديمقراطي أمام اللجنة الفرعية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا المنبثقة عن لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب

"المنظمات الأمريكية غير الحكومية تحت الهجوم في مصر مرسي"

12 يونيو 2013

السيدة الرئيسة وأعضاء اللجنة الفرعية، اشكركم على إتاحة هذه الفرصة للشهادة اليوم حول أحكام الإدانة الصادرة في مصر بحق موظفين حاليين وسابقين بالمعهد الوطني الديمقراطي، خضعوا مع نظراء لهم من المعهد الجمهوري الدولي وفريدم هاوس والمركز الدولي للصحفيين ومؤسسة كونراد أديناور، للمحاكمة في القاهرة وتم إصدار أحكام بالسجن بحقهم الأسبوع الماضي.

أريد أيضا أن أشكر، السيدة الرئيسة، والكثير من زملائك على بيانات الدعم التي أصدرتموها لهؤلاء الذين تمت إدانتهم بشكل غير عادل، ونود أن نشكر أيضا الكثير من المنظمات المدنية المصرية والقادة السياسيين الذين أصدروا بيانات دعم.

لقد شعر المعهد الوطني الديمقراطي بالصدمة والحزن الشديد جراء هذا الحكم، فهؤلاء الأشخاص لم يفعلوا شيئا خاطئا وكان ينبغي الإشادة بهم وليس محاكمتهم بسبب العمل الذي قاموا به من أجل تعزيز وتدعيم الديمقراطية في مصر.

هناك 15 شخصا في القضية الخاصة بالمعهد الوطني الديمقراطي كانوا ضحايا لهذه المحاكمة، من بينهم خمسة أمريكيين وأربعة مصريين وثلاثة من الصرب ولبنانيين اثنين وروماني واحد، وقد استغرق الأمر 24 شهرا منذ أن بدأت مصر هذا التحرك القانوني بحقهم، و21 شهرا منذ أن بدأ استجواب هؤلاء العاملين، و18 شهرا منذ أن تمت مداهمة مكاتبنا، و16 شهرا منذ أن تم توجيه الاتهامات لهم والبدء في محاكمتهم.

لقد كان الأمر محنة صعبة بالنسبة لهم جميعا أثرت سلبا على حياتهم الشخصية والعملية لاسيما وأن عددا منهم عانى من صدمة المداهمات المسلحة، والوقف المفاجئ للعمل، والحملة الإعلامية المكثفة التي قادتها الحكومة ضدهم، وساعات الاستجواب من جانب السلطات الحكومية فضلا عن محاكمة طويلة وعقوبات بالسجن أصبحت الآن صادرة بحقهم، بل إن أحد الأعضاء السابقين في البرلمان ذهب بعيدا إلى حد وصفهم بأنهم خونة والمطالبة بإعدامهم.

كل هذه الإجراءات بدأت في ظل حكومة يقودها المجلس الأعلى للقوات المسلحة (إس سي إيه إف)، وتم تحريكها بواسطة عضو في مجلس الوزراء باق من نظام مبارك، وكانت جريمتنا المدعاة هي تشغيل فرع غير مرخص به لمنظمة دولية وتلقي أموال من حكومة الولايات المتحدة من دون موافقة الحكومة المصرية، علما بأن هذه الأموال تم تخصيصها من جانب الكونجرس وتم تقديمها عبر الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (يو إس إيه أي دي) ومكتب وزارة الخارجية للديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل (دي آر إل).

وبينما تظل الدوافع خلف التحقيق الأصلي والاتهامات غير واضحة، فإن القضية المركزية كانت صراعا طويلا حول من يسيطر على المساعدات الأمريكية إلى القاهرة، فهؤلاء الذين أدينوا بشكل خاطئ كانوا في النهاية ضحايا لنزاع حكومي بين الولايات المتحدة والحكومة المصرية في ذلك الوقت.

فوجهة النظر المصرية كانت دوما أن مثل هذه المساعدات ينبغي أن تمر عبر وزارات الحكومة المصرية ويتم استخدامها فقط من أجل برامج ومجموعات يتم تحديدها من جانب السلطات الحكومية.

ومن خلال تقديم المساعدات، التي غالبا ما كانت عبر برامج من الشعب إلى الشعب، سعت الولايات المتحدة إلى المساعدة في بزوغ مجتمع مدني نشط وأحزاب سياسية تسهم مشاركتها في التطور السياسي والاجتماعي والاقتصادي للبلاد، في إرساء القواعد لديمقراطية فاعلة، وهذه هي الوسيلة نفسها التي لعبت من خلالها هذه المجموعات أدوارا إيجابية في تحولات ناجحة حول العالم وعبر مراحل مختلفة من التاريخ.

لقد امتثل المعهد الوطني الديمقراطي لسائر المتطلبات القانونية للتسجيل عبر وزارة الشؤون الخارجية في عام 2005، بعد فترة وجيزة من فتح مكتب في القاهرة، ولقد تم إبلاغي أنا شخصيا في هذا الوقت من جانب وزير الشؤون الخارجية بأن أوراق العمل الخاصة بنا مستوفاة وبأنه ستتم الموافقة على التسجيل في غضون أسابيع، كما أن المادة السادسة من القانون المصري المعني بهذا الأمر تنص على أنه إذا لم يتم رفض استمارة التسجيل بشكل رسمي خلال 60 يوما فإنها تعتبر مقبولة، علما بأن الاستمارة الخاصة بالمعهد الوطني الديمقراطي لم يتم رفضها على الإطلاق بشكل شفهي أو مكتوب.

وعلى مدار هذه الفترة المسماة بفترة "عدم التسجيل" كنا منفتحين وشفافين بشأن عملنا، وقمنا بشكل دوري بإبلاغ المسؤولين عن أنشطتنا، ولم يطلب منا على الإطلاق التوقف عن العمل أو غلق مكاتبنا حتى تم مدهمتها في 29 ديسمبر عام 2011، وقد احتفظ المعهد بحساب بنكي وتم تشغيل موظفوه بشكل قانون وتم سداد ضرائبهم.

ومما يدعو للسخرية، أنه قبل مدهمة مكاتبنا بشهر واحد تمت دعوة المعهد الوطني الديمقراطي من جانب السلطات المصرية لمراقبة الانتخابات البرلمانية ذات المراحل الثلاثة والتي جرت من نوفمبر 2011 وحتى يناير 2012، وقد قام معهدنا بتنظيم وفود دولية لهذه الانتخابات من 82 مراقبا ينتمون إلى 19 دولة، بل إن المدهمات المسلحة نفسها حدثت بينما كان وفدنا الثالث يصل إلى مصر، وتمت مصادرة أموال من مكاتبنا في القاهرة كانت مخصصة لدعم مهمة المراقبة.

إن برامج المعهد الوطني الديمقراطي غير الحزبية في مصر استجابت دوما لمطالب محلية وطلبات لتبادل المعلومات وتقديم المساعدة الفنية، ففي عام 2011 بمفرده شارك أكثر من 13 ألف مصري من أنحاء متفرقة من البلاد في نحو 700 جلسة تمت رعايتها من جانب المعهد، كما أننا تبادلنا خبرات دولية بواسطة قيادات كانت مهمة وجوهرية في مراحل التحول الديمقراطي الخاصة بها من مناطق متنوعة للغاية مثل تشيلي واندونيسيا وبولندا، فضلا عن أننا نظمنا برامج حول تطوير الأحزاب السياسية بمشاركة من جميع الأحزاب التي تم انتخابها لاحقا في البرلمان، كما ساعدنا مجموعات المجتمع المدني على الانخراط في مراقبة غير حزبية للانتخابات والقيام بالتعليم المدني والانتخابي.

لقد عززت هذه البرامج من الثقة العامة والمشاركة في العملية نفسها التي صممتها السلطات المصرية، المدنية والعسكرية، وتمت الموافقة عليها في الاستفتاء الوطني الذي تم عام 2011.

إن المعهد الوطني الديمقراطي لم يقيم على الإطلاق بتمويل أي حزب سياسي أو حركة كما لم يتحيز لأي حزب سياسي أو حركة ولم يسعى لتحقيق نتيجة انتخابية بعينها، غير أن الأفعال التي تم تنفيذها حتى الآن، من المدهمات المسلحة وطبيعة التحقيقات مع موظفينا إلى الإعلانات والتصريحات العامة من جانب

السلطات المصرية والأحكام الصادرة في الأسبوع الماضي، لم تتأثر بحقائق أو بقانون، بل كانت مدفوعة بأمور سياسية ومعارضة شديدة لا تهتز للتطور الديمقراطي.

وإذا كان هناك أي شك بشأن الطبيعة السياسية للإجراءات القضائية فقد تم إظهار ذلك بواسطة القضاة أنفسهم في ملخص الأحكام الذي تم تقديمه إلى الصحفيين، فقد عرض القضاة رؤية تأمرية واسعة للعالم الخارجي تبدو وكأنها عودة إلى حقبة الجاهلية، خلال تقديمهم لمنطق وحيثيات الأحكام الصادرة، كما قاموا برسم صورة مثيرة للقلق عن الكيفية التي ينظر البعض من خلالها إلى عمل المنظمات غير الحكومية في مصر.

ووفقا لنسخة مترجمة تم نشرها بواسطة صحيفة اليوم السابع المصرية فقد وصف القضاة المساعدات الخارجية، وأنا هنا أنقل نصا، بأنها "شكل من أشكال السيطرة الجديدة والهيمنة ونموذج أقل كلفة للاستعمار الناعم الذي تسعى إليه الدول المانحة لزعزعة أمن واستقرار الدول المستقبلية لهذه المساعدات والتي كان من المستهدف إضعافها وتفكيكها في ظل النظام السابق. لقد أضعف هذا من وضع مصر إقليميا ودوليا وأخضعها لإرادة الولايات المتحدة الأمريكية في بناء الجسور لتطبيع العلاقات مع إسرائيل".

ومضى القاضي مدعيا أن "أحدا لا يستطيع تخيل أن الولايات المتحدة الأمريكية أو أي دولة أخرى تدعم الكيان الصهيوني لديها مصلحة أو رغبة أصلية لتأسيس ديمقراطية حقيقية في مصر".

وتابع قائلا "... إن التمويل الأجنبي للمنظمات غير الحكومية يعد حجر عثرة يعترض مصر الجديدة، التي يريدونها شعبها، كما أنه في الوقت ذاته يمهّد الطريق لمصر جديدة كما يريدونها أعداؤها".

وبينما يمضي هذا البيان الخطابي ملتهبا فإنه يمضي أيضا معارضا لواقع وحقائق ميزانية مصر التي تتلقى الآن مليارات الدولارات في صورة مساعدات أجنبية كل عام.

إن هناك القليل من الشك في أن هذه المحاكمة وما تلاها من أحكام لديها هدف محدد هو التقليل الشديد وربما القضاء تماما على الدعم الدولي لوجود مجتمع مدني مستقل في مصر.

وبالتوازي مع الأحكام الصادرة في الأسبوع الماضي هناك مشروع قانون جديد للمنظمات غير الحكومية في مصر يعد أكثر تقييدا بشكل كبير عن القانون الذي تم توجيه الاتهامات وصدور الأحكام ضد موظفينا بمقتضاه، وبينما تتم مناقشة هذا القانون في مجلس الشورى فإننا نعلم أنه يحتوي على لغة تتطلب من مجموعات المجتمع المدني المصرية:

- الحصول على موافقة مسبقة من الحكومة لقبول أي تمويل من مانحين دوليين.
- الحصول على موافقة مسبقة من الحكومة للقيام بأنشطة محلية لجمع التبرعات.
- المخاطرة بزيادة العقوبات الناجمة عن عدم الامتثال للقانون بدفع غرامات تتراوح بين مائة إلى ألف ضعف للغرامات المنصوص عليها في القانون القديم.

المنظمات غير الحكومية الدولية مثل منظمنا ستظل عرضة للحصول على موافقة مسبقة من جانب وزارات حكومية متعددة وربما أجهزة أمن الدولة قبل الموافقة على التسجيل، وحتى بعد ذلك ستظل عرضة لاتهامات باختراق القانون نظرا للغة الفضفاضة التي يتضمنها مشروع القانون، فعلى سبيل المثال من الممكن إلغاء التسجيل بسبب أي نشاط تعتبر الحكومة أنه "ينتهك السيادة الوطنية"، وهي جملة فضفاضة بشكل كاف ليستخدمها المجلس الأعلى للقوات المسلحة من قبل لوصف مراقبة الانتخابات.

هذا هو الوقت الذي ينبغي أن يشهد وجود مجتمع مدني مستقل ونشط ينخرط في إصلاحات ديمقراطية وحقوق الإنسان والرعاية الصحية ومساعدة الفقراء وأنشطة اجتماعية أخرى والتنمية الاقتصادية وعدد من الأهداف والمجالات الأخرى التي سوف تحسن حياة المواطنين، فمنظمات المجتمع المدني هي المحرك الذي يبقي الديمقراطية عفوية وصحية، فهو يمكن الحوار بين المواطنين وصناع القرار، ويراقب أنشطة الحكومة ويخضع المسؤولين للحساب، وهذه أمور تنطبق على الديمقراطيات التقليدية والحديثة والصاعدة على السواء.

هذا هو الوقت الذي ينبغي أن يشهد انخراط أهلي نشط، ونقاشات حية، ونشاط سياسي فعال، ونقاش موسع حول العملية السياسية الجارية في البلاد، لكن الأحكام الصادرة في الأسبوع الماضي والقانون المقترح للمنظمات غير الحكومية قد تخلق تأثيرا معاكسا.

إن المعهد الوطني الديمقراطي يعمل لدعم وتعزيز المؤسسات الديمقراطية في قرابة 70 دولة نعمل فيها حاليا، ونحن على علم من خلال خبراتنا أن الفئات السياسية الذاتية والديمقراطية التشاركية هي الشكل المفضل من جانب شعوب في كل منطقة من العالم، فمعها تأتي حرية التعبير والتجمع، والسلام والاستقرار، والتعددية والتسامح، ومواطنة تؤمن بأن لها نصيب في المستقبل، هذه المبادئ مصونة في العديد من الاتفاقيات الدولية والمعاهدات التي وقعت عليها حكومة مصر.

إننا نعلم أن العلاقة بين حكومتي مصر والولايات المتحدة متشابكة ومهمة للأمن الإقليمي، ونحن نعلم أيضا أن التطور الديمقراطي يقود إلى تقدم اقتصادي واجتماعي طويل المدى يحسن من جودة الحياة، ويعزز من التجارة والسلام ويقضي على الظروف التي تغزي التطرف.

لقد نفذت الولايات المتحدة استثمارا ضخما في مصر تضمن التمويل الذي استخف به القضاة والذي قاد إلى صدور الأحكام القضائية في الأسبوع الماضي وإلى جلسة الاستماع المنعقدة هنا اليوم، ونحن نأمل ألا ييأس المجتمع الدولي من التحول الديمقراطي في مصر، فالقضايا التي تمثلها ومكانة مصر في العالم أمران مهمان للغاية.

فمصر قائد رئيسي في المنطقة، وتظل هناك أسباب للارتباط بشراكة قوية بين حكومتي وشعبي مصر والولايات المتحدة، وما يحدث في مصر سوف يكون مهما ليس فقط لشعبها بل ربما سوف يؤثر أيضا على تطورات بعيدة عن حدودها.

منذ تأسيسه في عام 1983، قام المعهد الوطني الديمقراطي بالعمل مع 13 ألف منظمة مدنية و720 حزبا ومنظمة سياسية، وعشرة آلاف مشرع، و1300 منظمة نسوية، وقام بمراقبة أكثر من 300 عملية انتخابية.

لقد تجاوز العديد من موظفينا، الذين يمثلون 96 جنسية، مرارا تحديات العمل في بيئات صعبة وأحيانا معادية، ولم يحدث على مدار الثلاثين عاما هذه أن تم توجيه اتهامات إلى أي من موظفينا ومحاکمتهم وإصدار أحكام بالسجن بحقهم.

ويشغل أذهاننا اليوم هؤلاء الأبرياء الذين علقوا في هذه العملية شديدة التسييس، ونحن نؤمن بضرورة تحقيق العدالة لهم، هذه العدالة التي مازال من الممكن تحقيقها عبر وسائل قانونية ودستورية من بينها إصدار عفو عنهم.

في الختام، أود أن أشكر الكثير من أعضاء الكونجرس والمسؤولين في الإدارة الذين تحدثوا علانية وعملوا  
دون كلل للمساعدة في حل الأزمة الحالية.

شكرا السيدة الرئيسة وأعضاء اللجنة الفرعية، وأتمنى أن يتم تضمين بياني بالكامل في سجل الجلسة.